نشر الوعي القانوني داخل المجتمع العماني التحديات والحلول
دراسة تحليلية

Spreading legal awareness within the Omani society: challenges and solution - an analytical study-

نزار حمدي قشطة* ريا سليم المقحوصية خديجة سالم السعدية خلود عبد الله السعدية
جامعة الشرقية-سلطنة عمان جامعة الشرقية-سلطنة عمان جامعة الشرقية-سلطنة عمان جامعة الشرقية-سلطنة عمان
Nizar.qeshta@asu.edu.om rayiam492@gmail.com 1806981@asu.edu.om 1806590@asu.edu.om

تاريخ الاستلام: 2022/05/06 تاريخ القبول للنشر: 2022/09/27 تاريخ النشر: 2022/10/01

ملخص:

يعتبر الوعي القانوني داخل كل مجتمع مقياس لمدى توافر الأمن والاستقرار فيه، لذلك اهمت أغلب التشريعات بنشر الوعي القانوني داخل المجتمع عن طريق العديد من الإجراءات على كافة المستويات، وتكمن أهمية البحث في المساهمة في خلق وعي قانوني لدى جميع أفراد المجتمع بتعريفهم بحقوقهم و واجباتهم، لذلك آثرنا أن نجيب في البحث على مدى مستوى الوعي القانوني داخل المجتمع العماني، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلنا لنتيجة مفادها أن مستوى الوعي القانوني ضعيف مقارنة بالدول المقارنة، والذي يحتاج إلى تدخل سريع من جميع الجهات المختصة، لذلك أوصينا أن بإضافة مادة الثقافة القانونية لتدريسها داخل المدارس والجامعات لخلق الوعي القانوني لدى أغلب فئات المجتمع العماني.

الكلمات المفتاحية:

الوعي القانوني، الثقافة القانونية، المجتمع العماني، أهمية القانون، نشر القانون

Abstract:

Legal awareness within every society is a measure of the availability of security and stability in it. That's why most of the legislation cares to spread legal awareness within society through many procedures at all levels. The importance of research lies in contributing to the creation of legal awareness among all members of society by informing them of their rights and duties. We preferred to answer in the research the extent of the level of legal awareness within the Omani society, relying on the descriptive-analytical approach. At the end, we reached a conclusion that the level of legal awareness is weak compared to the comparative countries, which needs rapid intervention from all the competent authorities. So we recommended that the addition of an article Legal culture to be taught in schools and universities to create legal awareness among most segments of Omani society.

***Key words**: Legal awareness, legal culture, Omani society, dissemination of law, the importance of law*

مقدّمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا مُحَمَّد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ﷺ، لقد أتت الرسالة السماوية - القرآن الكريم - لرسولنا الكريم هداية للناس بعد الضلال، ولتعليم الناس بعد الجهل الذي كانوا فيه فكان القوي منهم يأكل حق الضعيف.

وبالتالي أصبح الناس سواسية نتيجة للرسالة العالمية، فلا فرق بين قوي وضعيف، وبين غني وفقير، ولا بين حاكم ومحكوم.

ومن المعلوم أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات ومعاملات يقومون بها من أجل تحقيق مصالحهم، ولكي يكون المجتمع آمن يبث في نفوس أفراده الراحة والاطمئنان لابد من وجود نظام قانوني يحكم سلوك الأفراد وعلاقتهم ببعضهم البعض، وذلك من خلال تحديد حقوق والتزامات كل فرد، فالقانون مهم لقيام المجتمع وتقدمه، وغيابه يعني أن تعم الفوضى والعشوائية في المجتمع.

و في ظل وجود مجموعة من الأنظمة القانونية التي تحكم المجتمع العماني، و تزامنا مع مبدأ الجهل بالقانون لا يعتد به، يلزم أن يكون لدى كل فرد وعي بالقانون الذي يحكم سلوكه، حتى يعلم بحقوقه فيتمتع بها و إذا سُلبت منه يدافع عنها و يطالب بها لتُرد إليه و فقا للقانون، و كذلك يعلم بواجباته فيلتزم بها، فالمصالح المرجوة من سن الأنظمة و التشريعات لا تتحقق بمجرد وجودها فقط، بل لابد أن يعلم بها أفراد المجتمع، ليتم تطبيقها بشكل صحيح. فوعي الأفراد وعلمهم الكافي بالأنظمة القانونية التي تحكم المجتمع يضمن أمن واستقرار المجتمع.

ولضمان نشأة مجتمع متسلح بالوعي القانوني، يجب أن تكون هناك جهود مبذولة من أجل نشر الوعي القانوني ليعم المجتمع كاملا فيشمل جميع الأفراد دون استثناء، مستخدمين في سبيل ذلك الوسائل المناسبة لكل فئة تعيش في المجتمع.

من هنا و إدراكاً منا بأهمية الوعي القانوني للمجتمع جاءت فكرة بحثنا بعنوان (نشر الوعي القانوني في المجتمع العماني) الذي سنستعرض فيه ماهية الوعي القانوني، و أهميته، و المشاكل التي تواجه نشر الوعي القانوني في المجتمع العماني والحلول المقترحة للتصدي لتلك المشكلات و تمهيد السبل لنشر الوعي القانوني في المجتمع .

ويهدف البحث بشكل عام إلى المساهمة في نشر الوعي القانوني بالطرق والوسائل المناسبة لمختلف الفئات التي تعيش في المجتمع العماني، ومن هذا الهدف تأتي عدة أهداف نسعى لتحقيقها منها:

1 – تفعيل دور وسائل الإعلام بشتى أنواعها في نشر الوعي القانوني في المجتمع، وذلك من خلال طرح الثقافة القانونية في البرامج الإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية.

2- تفعيل دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي القانوني، وذلك من خلال طرح مناهج ومقررات تعليمية في الثقافة القانونية سواء كان ذلك في المراحل المدرسية أو الجامعية.

3- إقامة ورشات ومحاضرات تستهدف جميع فئات المجتمع عموما، وفئة كبار السن خصوصا يتم من خلالها توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم.

4- الحث على إنشاء هيئات تُناط إليها مسؤولية نشر الوعي القانوني في المجتمع.

وتتأتى أهمية نشر الوعي القانوني من أهمية سن الأنظمة والقوانين التي تهدف إلى ضمان أمن واستقرار المجتمع، فالوعي القانوني يساهم في تحقيق الغايات المرجوة من سن الأنظمة والقوانين، من خلال معرفة كل فرد بحقوقه و واجباته، و هذا يؤدي إلى التقليل من وقوع المنازعات و كذلك التقليل من وقوع الجرائم، بالتالي ينتشر السلم و الأمن بين أفراد المجتمع، كما أنها سلاحاً يحمي به المثقف قانونيا نفسه ويحمي فيه ملكة الفطنة والوعي الذي يجنبه تفادي شرور القانون وهي العقوبات التي ينص عليها.

حيث تكمن أهمية البحث من الجانب النظري في أن الدراسات السابقة في مجال نشر الوعي القانوني في المجتمع العماني نادرة الوجود، وإذا وُجدت فهي تقتصر على فئة واحدة في المجتمع العماني أو على منطقة واحدة فقط، أما دراستنا تهدف إلى نشر الوعي القانوني لدى مختلف فئات المجتمع العماني في مختلف أرجاء السلطنة غير مقتصرة على فئة معينة أو منطقة معينة، فمن خلال دراستنا نهدف إلى تحقيق أهداف أشمل وأسمى بنشر الوعي القانوني لدى مختلف فئات المجتمع العماني.

وتكمن أهمية البحث من الجانب العلمي في المساهمة في خلق وعي قانوني لدى جميع أفراد المجتمع بتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، ويترتب على ذلك التقليل من الخلافات، وتجنب وقوع الجريمة فيصبح المجتمع آمن مطمئن وهذا بدوره يفتح أمام المجتمع العماني أبواب التطور و الرقي في جميع المجالات.

كذلك نشوء مجتمع أفراده متسلحون بثقافة قانونية قد يقلل من القضايا والدعاوي التي تُعرض على المحاكم، فبعض الدعاوي مواضيعها بسيطة يمكن للأفراد حلها دون الحاجة إلى اللجوء للمحاكم، وكذلك بعض الأفراد يلجؤون إلى المحاكم للمطالبة بحقوق لم تثبت لهم من الأساس، وهذا يؤدي إلى تكبدهم الخسائر المالية التي يدفعونها للرسوم أو للمحامي أو لغير ذلك.

إشكالية البحث:

تتبلور إشكالية البحث في التعرف على مستوى وعي أفراد المجتمع العماني بالقانون الذي ينظم حياتهم، ليكون التساؤل العام للبحث هو:

ما هو مستوى الوعي القانوني لدى أفراد المجتمع العماني؟

والتي يتفرع عنها العديد من التساؤلات أهمها الأسئلة:

1- ماهي الصعوبات التي تواجه نشر الوعي القانوني في المجتمع العماني؟

2- ما هي الجهود التي تبذلها السلطنة لنشر الوعي القانوني لدى أفراد المجتمع العماني؟

3- ما هي الطرق أو الوسائل المناسبة لنشر الوعي القانوني في المجتمع العماني؟

منهج البحث:

نتبنى في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث ستقوم الدراسة ببيان معالم وعناصر النصوص والأنظمة القانونية واللوائح والقرارات التي تبنت منظومة تشريعات تدعم عملية نشر الوعي القانوني في المجتمع، وجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع و تحليلها من أجل الوصول إلى النتائج و الحلول التي تساهم بدورها في حل إشكالية البحث.

خطة البحث:

آثرنا أن نقسم البحث إلى مبحثين على الشكل التالي:

المبحث الأول: ماهية الوعي القانوني

المبحث الثاني: نشر الوعي القانوني في المجتمع العماني واقع وآفاق

المبحث الأول:

ماهية الوعي القانوني

إن للوعي القانون دور مهم في تقوية الشخصية والتي تجعل الانسان قادراً على مواجهة مشاكل الحياة القانونية، مما يحقق الأمن والاستقرار داخل المجتمع، لذلك سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم الوعي القانوني من خلال التطرق لتعريفه وعناصر الوعي القانوني، وذلك في المطلب الأول، ثم نتناول في المطلب الثاني أهداف وأهمية الوعي القانوني في المجتمع.

المطلب الأول: مفهوم الوعي القانوني

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الوعي القانوني وذلك في الفرع الأول، ثم نناقش عناصر الوعي القانوني في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الوعي القانوني

الوعي لغة، من الوعي وهو الحفظ والفهم والقبول به. أما اصطلاحا، هو الحالة التي تعبر عن مدى إدراك الفرد للأشياء من حوله في محيطه وبيئته التي يعيش فيها وذلك للتعامل معها بأنسب الأشكال[1].

وللوعي عدة أشكال وهي كالوعي السياسي والاجتماعي والثقافي والصحي، فالوعي والادراك يكون أمر مهم بالنسبة للأفراد في حياتهم ومعاملاتهم، وذلك لمصلحتهم، فبالوعي يقدّر الشخص كل تصرف يصدر منه وكل موقف يرد اليه، ويدرك كل ما من حوله.

أما القانون لغة فقد جاء في (معجم الوسيط) بأنه {مقياس كل شيء وطريقته}. ويعرف عمومًا على أنه "مجموعه من القواعد التي يتم إنشاؤها من قبل السلطة التشريعية وتطبيقها على المواطنين والأجانب في الدولة، وذلك لتنظيم السلوك لدى الأفراد وللحفاظ على المصلحة العامة".

ويقصد بالوعي القانوني "جملة الآراء التي تعكس علاقة المواطن بالحق العام، والتصورات التي يملكها المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم، وحول شرعية أو عدم شرعية هذا السلوك أو ذاك"[2].

ولقد عرفه البعض كذلك " ما يتكون لدى الفرد من معرفة قانونية على المستوى الشخصي والمجتمعي نتيجة التربية القانونية التي حصل عليها الفرد داخل المجتمع بمؤسساته المختلفة"[3].

ويعرف أيضاً بأنه " طرق فهم الناس للقانون"[4].

يتضح مما سبق أن الوعي القانوني يبين مدى إدراك المواطن للعلاقات التي تربطه مع من حوله وفقا للقانون، والتصورات التي يملكها من مفاهيم ومعرفه عامه بالقوانين التي تحكمه ويخضع لها، وذلك بمعرفته للحقوق التي يتطلب أن يكتسبها وقيامه باللازم لاكتسابها اذا سلبت منه وأيضا لمعرفه الالتزامات التي تقع عليه واذا لم يقم بها يعاقب على تخلفه عنها وذلك نتيجة لإضرارها بالمصلحة العامة.

الفرع الثاني: عناصر الوعي القانوني

يتميز الوعي بوجود عدة عناصر، فالوعي ليس فطرة موجودة مع الفرد وإنما يكتسبها فركائز تكوينه هي الحرية والتعليم والنشر والمعرفة العامة، فهو يعتبر بداية مهمة في المجتمعات لأجل التغيير، فالوعي كهيئة معقدة له مستويات متعددة ومختلفة. "واختلف العلماء في تصنيفهم لمستويات الوعي فمن منظور اجتماعي نجد للوعي مستويين هما: وعي فردي وهو يعبر عن وعي فرد محدد، ووعي جماعي وهو يعبر عن وعي طبقة معينة أو مجتمع معين، وينتج عنهما وعي اجتماعيا[5]."

وأشار معظم الباحثين في دراساتهم على وجود ثلاثة عناصر للوعي القانوني ،و من هذه الدراسات "الثقافة القانونية للمواطن المصري في عالم سريع التغير دراسة ميدانية" التي قامت فاطمة عبد القادر حسن و سهير مُحَمَّد أحمد حوالة ، و كذلك "وعي المعلمين بحقوقهم القانونية و واجباتهم المهنية" التي قام بها مُحَمَّد توفيق سلام ، و أيضا "فاعلية برنامج مقترح في الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي بتنمية بعض المبادئ القانونية" التي قامت ثناء أحمد جمعه ، فقد اتفقت جميع هذه الدراسات على العناصر التالية :

أ-العنصر المعرفي: يتمثل هذا العنصر في أن يعرف الفرد ما هو مطلوب منه من حيث نقل المعلومات والأساسيات والقواعد المعرفية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات، وبالتالي فالمجتمع الواعي هو الذي يبادر في نشر المعرفة بالقانون الذي يقرر الحقوق وواجبات، ونتيجة لهذا تشيع المعرفة القانونية بين كافة المجتمعات الأخرى، مما يؤدي الى استقرارها وازدهارها.

ب-العنصر الوجداني: يتجلى هذا العنصر في حب الفرد للمعرفة القانونية، فيؤدي ذلك الى التزامه بالواجبات التي قررها القانون عليه وتمتعه بالحقوق التي كفلها القانون له، فلا يرتكب انتهاكات قانونية تعرضه للمساءلة القانونية. فالعنصر الوجداني يعتبر أول مستويات الوعي القانوني، ولكنه يجب أن يقوم على أساس معرفي، فالجوانب الوجدانية لا تأخذ شكلها الصحيح الا إذا قامت على أساس معرفي[6].

ج- العنصر السلوكي: هو أن يحرص الأفراد على التمتع بالحقوق التي يكفلها القانون لهم، والالتزام بالواجبات التي فرضها القانون عليهم[7].

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الوعي القانوني في المجتمع

تظهر أهمية الوعي القانوني للمجتمع في حماية الأفراد، حيث يعتبر مؤشر الوعي القانوني من مؤشرات التنمية داخل المجتمع، لذلك يجب على كل أفراد المجتمع الوعي بالقانوني الذي يحكم

علاقاتهم وتصرفاتهم، بناء على ذلك سوف نتناول في هذا المطلب أهداف الوعي القانوني في الفرع الأول، ثم نتعرض لأهمية الوعي القانوني في الفرع الثاني.

الفرع الأول: أهداف الوعي القانوني

إن توعية المجتمع بالقانون تحقق العديد من الأهداف أهمها:

- إدراك الأفراد لحقوقهم والمسؤوليات القانونية التي يقع عليهم للالتزام بها، فالفرد عندما يكون مدركا للقانون الذي يخضع له يرى مدى أهميته لتتضح حقوقه بالنسبة له والمسؤوليات والالتزامات القانونية التي يلتزم بها.
- التعرف على متى تكون المشكلة أو النزاع عبارة عن تضارب قانوني ومتى يتوفر حل قانوني،
- معرفة كيفية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب المشاكل ومساعدة أنفسهم إذا وقعوا فيها، فالفرد يكون أكثر ادراكا للأعمال والتصرفات التي يقوم بها حتى لا تتبعه مشكلة جراء ذلك التصرف أو المعاملة التي يقوم بها وأيضا يستطيع مساعدة نفسه اذا وقع فيها بأي طريقة كانت[8].
- التعرف على كيفية الحصول على معلومات عن القانون والقدرة على وصولهم للمعلومات لمتناولهم، أي أن الفرد نتيجة وعيه وثقافته بالقانون يكون لديه علم كافي لكيفية حصوله على أي معلومة قانونية تفيده بأي مسألة كانت بالاطلاع على القوانين والمراسيم السلطانية التي تصدر.
- التعرف على كيفية الحصول على المساعدة القانونية والوقت المناسب لطلبها،
- تعزيز الثقة بالنظام القانوني لإدراك تحقيق العدالة.
- تقدير الأفراد لدور القانون في تعزيز التماسك والتلاحم الاجتماعي في المجتمع[9].

الفرع الثاني: أهمية الوعي القانوني

لقد بدأت حياة الانسان منذ الأزل بتكوين جماعات، وذلك لطبيعته البشرية للجوء اليها ولتنظيم شؤونها بأنه يحكمها نظام وينظم شؤون هذه الجماعة، وللرجوع الى كبرائها عند المشادات ولحل المشاكل، مما أدى في نهاية هذا الأمر وضع نظام مكتوب تتبعه هذه الجماعة والمجتمع بدون مخالفة. أما الآن أصبح النظام بما يسمى القانون، والذي يحكم دولة ما وينظم شؤونها الداخلية والخارجية، فبهذا القانون وهذه القواعد المنظمة في محتواه تعطي الفرد وتوضح لها بالواجبات التي يلتزم بها ويعاقب على مخالفتها وبعدم الالتزام بها وأيضا يوضح له بالحقوق التي يتوجب على الدولة توفيرها له والحق له بالمطالبة بها اذا سلبت منه.

حيث "يوجد القانون حيث يوجد المجتمع"[10]، فالوعي بالقانون يعني أن يدرك الفرد هذه الحقوق والواجبات للحفاظ عليها وللحفاظ على أمن واستقرار الدولة، فبدونها ينتشر المشاكل والقضايا البسيطة منها والشنيعة. فالوعي "لا يقصد بذلك أن يتحول كل فرد الى رجل قانون، يحفظ جميع فروع القانون، لكن يجب أن يكون لديه اهتمام للحصول على نصيب من القانون"[11].

كما أن أهمية الوعي القانوني تتضح من حقيقة أنه صورة شاملة لكل أنواع الوعي ومن أهمها الوعي الاجتماعي، مما يعني استيعاب المواطن لكل ما يحصل من حوله من علاقات ومفاهيم من خلال تصورات قانونية سليمة.

فبالتالي تتمثل أهمية الوعي بالقانون:

- بأنه يمنع الأفراد من الخوف من القانون كأنه شيء لا ينفعهم ولا يدخل ضمن مصلحتهم أو كقواعد اجبارية غير مفيدة وانما اعتباره كجزء من حياتهم ومرجع لهم في أي ظرف قد يقعون فيه[12].
- كما أن الوعي بالقانون يقوي ثقافة المجتمع عن القواعد القانونية المهمة في معاملاتهم اليومية من الوقوع في الأخطاء وتدارك وقوعها قبل أن تقع، وذلك لأنه لا جواز الاعتذار بالجهل بالقانون، أي أن الفرد إذا قام باعتذار بكونه لا يعلم بالقاعدة قانونية ما لا يعتد بهذا الاعتذار وانما يعتبر الجميع يعلم بتلك القاعدة منذ نشرها في الجريدة الرسمية، وبالتالي يتطلب الوعي به واتخاذ التدابير اللازمة بذلك.
- تحقيقا لمبدأ المساواة بين الأفراد تكمن هذه الأهمية، أي لا يمكن الاعتداد بأنه الجهل لا يعتبر عذر بالنسبة للمتعلمين به وغير المتعلمين، فبالتالي يتوجب نشر الوعي القانوني بين الأفراد في المجتمعات لمختلف الفئات[13].
- يفيد المجتمع بأن تقل المشاكل بينهم وأيضا عموم الطمأنينة والسلام في الدولة عامة.
- من جانب سيساهم في الحد من الجرائم وهذا له دور كبير في تقليل عدد السجناء وتكاليف مواجهة الجرائم والتصدي لها.
- يعمل على التخفيف من الدعاوى التي ترفع أمام القضاء وذلك بالحد من لجوء الناس الى المحاكم لدى السلطنة وهذا بدوره سيكون له انعكاس إيجابي على أداء القضاء بتقليل حجم الملفات المعروضة أمامه بتوفير الجهد والوقت والمال[14].
- تجنب ارتكاب انتهاكات قانونية يعاقب عليها القانون، فعدم علم الأفراد بالقانون الذي يحكمهم لا يحميهم من العقوبة[15].

• أنه يزود أفراد المجتمع بالمفاهيم والمعلومات والمصطلحات التي ترتبط بالقوانين والتشريعات، وذلك لتقوية الفرد من هذه النواحي واكتسابه المسؤولية المهنية والاجتماعية والسلوكية لديه[16].

المبحث الثاني:

نشر الوعي القانوني في المجتمع العماني واقع وآفاق

لقد حرصت سلطنة عمان على الاهتمام بالجانب القانوني ونشر الوعي القانوني بين مختلف شرائح المجتمع من خلال نشر القوانين في الجرائد الرسمية والتي بدأت عام 1972، مروراً بإنشاء وزارة الشؤون القانونية عام 1994، ولكن نشر الوعي القانوني داخل المجتمع العماني لم يصل إلى المستويات المأمولة لعده أسباب، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث حيث سنتناول الصعوبات التي تواجه نشر الوعي القانوني في المجتمع العماني، في المطلب الأول، ثم نتعرض للحلول المقترحة لتجاوز تلك الصعوبات والتي تهدف إلى نشر الوعي القانوني في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه نشر الوعي القانوني داخل المجتمع العماني

بعد الاطلاع على الاستبانة التي قمنا بنشرها والرد عليها من أكثر من 200 شخص من مختلف فئات المجتمع، اتضح لنا أن الصعوبات التي تواجه نشر الوعي القانوني في المجتمع العماني ترجع لأسباب ذاتية وأسباب اجتماعي، ففي الفرع الأول سنستعرض الأسباب الذاتية، والأسباب الاجتماعية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الأسباب الذاتية

هي أسباب تعود للفرد نفسه، تتمثل في

- عدم إدراك وفهم الفرد لأهمية الوعي القانوني، واعتقاده الخاطئ بأن وعيه بالقانون غير مهم ولا يجلب له أي فائدة.
- الاعتقاد الخاطئ لدى الفرد بأن الجهل بالقانون يعتبر عذر يعتد به.
- عدم مواظبة الفرد على الاطلاع على القوانين التي تحكم المجتمع الذي يعيش فيه.
- عدم الوعي بأهمية القانون بتوفير وانتشار الأمن والاستقرار في المجتمع[17].
- نشأة الفرد في مجتمع غير مهتم بتثقيف أفراده قانونيا.

- الفرد لا يفقه القراءة والكتابة، وهذا معوق أساسي يجعل الفرد غير مكتسب للثقافة القانونية، وعدم ميول الفرد للقراءة، وكما هو معلوم أن القراءة هي الأساس لاكتساب الثقافة القانونية والثقافات الأخرى عموماً.

وهذا ما أكدته نتائج الاستبانة حيث إن نسبة 5.2% لا يعلمون حقوقهم والتزاماتهم القانونية، ونسبة 7.2% لديهم علم بحقوقهم والتزاماتهم بدرجة ضعيفة، ونسبة 51.8% لديهم علم بحقوقهم والتزاماتهم بدرجة متوسطة، ونسبة 35.9% يعلمون بحقوقهم والتزاماتهم بدرجة عالية، وهذا ما يدل على أن نشر الوعي القانوني داخل المجتمع العماني يعاني من مشاكل ليست بسيطة، الأمر الذي يحتاج إلى تظافر الجهود من كافة فئات المجتمع ومؤسسات الدولة لزيادة الوعي القانوني داخل المجتمع[18].

وكذلك تبين لنا من خلال الاستبانة أن نسبة 9.2% لا يهتمون بالاطلاع على القوانين المستجدة ، و 12.4% يهتمون بالاطلاع على القوانين المستجدة بدرجة ضعيفة ، ونسبة 41.4% يهتمون بالاطلاع على القوانين المستجدة بدرجة متوسطة ، ونسبة 37.1% يهتمون بالاطلاع على القوانين المستجدة بدرجة عالية، وهذا ما يعبر عن نفور أغلب فئات المجتمع على المعرفة القانونية بالقوانين المستجدة التي سوف تطبق عليهم وتضع عليهم التزامات جديدة، الأمر الذي يحتاج إلى تدخل عاجل لتوضيح أهمية معرفة القوانين داخل المجتمع لكي يعلم الجميع حقوقه والتزاماته القانونية لكي يتحقق الاستقرار والأمن داخل المجتمع.

ويتضح لنا بالنسبة للموظفين أن نسبة 14% لديهم إلمام بدرجة ضعيفة بالجوانب القانونية لوظيفتهم، ونسبة 61.4% لديهم إلمام بدرجة متوسطة بالجوانب القانونية لوظيفتهم، ونسبة 24.6 % لديهم إلمام بدرجة عالية بالجانب القانوني لوظيفتهم حيث أن أغلبهم ينتمون لوظائف قانونية، وبناء على تلك الأرقام يتضح أن نشر الوعي القانوني داخل الموظفين العموميين يحتاج إلى معالجة سريعة من طرف الجهات المختصة لكي يتحمل كل شخص مسؤوليته القانونية على أفعاله وقراراته التي من شأنها أن تحقق العدل والاستقرار داخل المجتمع.

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية

هي أسباب تعود للمجتمع والمؤسسات التي يتكون منها، فنرى أن هناك قصور في نشر الوعي القانوني يشوب هذه المؤسسات، لذلك سوف نوضح هذا القصور الذي يعتري المجتمع ومؤسساته في نشر الوعي القانوني.

أولا: القصور الذي يشوب المجتمع

إن المجتمع موجود بوجود الأفراد، وهو الذي ينشئ الفرد تنشئة اجتماعية رصينة، لذلك يمكن أن يقوم المجتمع بدورة في نشر الوعي القانوني، ولكنه يعاني من صعوبات كبيرة، حيث نرى أن هذا القصور يتمثل في عدم قيام المجتمع بدوره في تنمية و تنوير الثقافة القانونية لدى أفراده ، و عدم قيام المجتمع بحث أفراده على اكتساب الثقافة القانونية ، و أيضا عدم وجود مؤسسات أو هيئات يناط إليها مسؤولية نشر الوعي القانوني بين أفراد المجتمع ، و كذلك عدم اتباع الوسائل المناسبة لنشر الوعي القانوني في المجتمع ، عدم غرس قيم العدالة و المساواة بين أفراد المجتمع ، كل هذه الأسباب تشكل معوقات تعيق و تعرقل نشر الوعي القانوني في المجتمع ، فينشأ بذلك أفراد يجهلون القانون الذي يحكم و يسيَر المجتمع الذي يعيشون فيه[19].

حيث تبين لنا من الاستبانة أن وعي القانوني لدى المجتمع العماني حسب أراء أفراده أنه وبدرجة متوسطة يلمون بالجانب القانوني حيث أن بنسبة 8.4% يرون بأن المجتمع العماني ليس لديه وعي قانوني ، ونسبة 26.3% يرون أن الجانب القانوني موجود بدرجة ضعيفة في المجتمع ، ونسبة 52.6% منهم أنه موجود بدرجة متوسطة ، ونسبة 12.7% يرون أن المجتمع لديه وعي قانوني بدرجة عالية.

ثانيا: القصور الذي يشوب مؤسسات المجتمع

تتعدد المؤسسات في المجتمع العماني، وعلى الرغم من تعددها يتضح أنها لا تقوم بدور فعّال لنشر الوعي القانوني، فنرى أن دورها سلبي في ذلك، الأمر الذي سوف نبينه كما يلي في كل مؤسسة على حدة.

1- مؤسسات التعليم:

- عدم وجود منهج أو مادة دراسية تهتم بنشر الثقافة القانونية.
- عدم تزويد مراكز ومصادر التعلم بكتب القانون والثقافة القانونية.
- عدم تشجيع الطلاب على حضور الندوات واللقاءات التي تتعلق بالقانون.
- عدم فتح المجال أمام الطلاب للقيام بزيارات ميدانية للمؤسسات القانونية.
- عدم قيام المؤسسات التعليمية بإقامة مسابقات ثقافية حول الموضوعات القانونية.
- عدم وجود تعاون يهدف إلى تنمية الثقافة القانونية بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات القانونية[20].

كما اتضح لنا في الاستبانة المطروحة للمجتمع العماني أن نسبة 19.5% من العينة يعتقدون أن مؤسسات التعليمية (المدرسة/ الجامعة) لا تقوم بدورها في نشر الوعي القانوني، ونسبة 25.9% يرون أن المؤسسات التعليمية تقوم بدورها في نشر الوعي القانوني بدرجة ضعيفة، ونسبة 38.2% يرون أن المؤسسات التعليمية تقوم بدورها في نشر الوعي القانوني بدرجة متوسطة، ونسبة 16.3% يرون أن المؤسسات التعليمية تقوم بدورها في نشر الوعي القانوني بدرجة ضعيفة، وهذه الأرقام تدخل على تدني دور مؤسسات التعليم في القيام بواجبها الأساسي الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة شاملة لكي تقوم بدورها على أكمل وجه في نشر الوعي القانوني داخل مؤسسات التعليم.

2- المؤسسات الثقافية:

- عدم تنظيم حملات توعوية تهتم بنشر الثقافة القانونية.
- عدم عمل منشورات وكتيبات توعوية مبسطة، لفهم أبجديات القانون وفروعه.
- عدم وجود تعاون من قبل المؤسسات الثقافية مع قطاعات الانتاج الثقافي والعلاقات الخارجية والمسارح القومية.
- عدم إنتاج أعمال فنية ودرامية تعبر عن الواقع القانوني في المجتمع[21].

حيث يتضح من خلال الاستبانة أن نسبة 9.2% يرون أن المجتمع العماني غير مهتم بنشر الثقافة القانونية، ونسبة 10.8 % يرون أن المجتمع العماني مهتم بنشر الثقافة القانونية بدرجة ضعيفة، ونسبة 49% يرون أن المجتمع العماني مهتم بنشر الثقافة القانونية بدرجة متوسطة، ونسبة 31.3% يرون أن المجتمع مهتم بنشر الثقافة القانونية بدرجة عالية.

3- المؤسسات الدينية:

تقوم المؤسسات الدينية بدور محوري في تنمية الوعي القانوني داخل المجتمع وذلك لارتباط الدين بالخصائص السلوكية للإنسان، حيث أن المساجد كما لها دور في نشر التعاليم الدينية لها دور أيضاً في نشر التعليم، ولكن دورها يشوبه القصور من عده نواحي أهمها.

- عدم تفعيل دور المساجد بالقيام بنشر الوعي القانوني والتعليم.
- عدم توضيح رجال الدين أن القانون ملزم كإلزامية القواعد الدينية.
- عدم استغلال الخُطب بتوعية الأفراد بأهمية القانون.

4- المؤسسات الإعلامية:

يلعب الاعلام بدور كبير في نشر الوعي القانوني من خلال ما ينشره على وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، كما في نشر الآراء القانونية للمشاكل التي تنتشر داخل المجتمع، ونشر الأحكام القضائية والتعليق عليها لكي تحقق الوعي القانوني للقضايا المشابه لها وتحقق كذلك الردع العام لكل من تسول له نفسه القيام بالأفعال التي يجرمها القانون، ولكننا نرى أن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بكامل واجباتها، حيث تعتريها القصور في:

-عدم تفعيل وسائل الإعلام بنشر الوعي القانوني.

-عدم إجراء مقابلات ولقاءات صحفية مع محاميين وقانونيين بشكل مستمر.

-عدم الاهتمام بنشر الآراء القانونية لمختلف القضايا والأحكام القضائية الصادرة من المحاكم.

-عدم إظهار المواد القانونية في أماكن وأوقات مناسبة[22].

-عدم بث برامج تلفزيونية تساهم في نشر الثقافة القانونية.

-عدم تخصيص ركن في الصحف اليومية تناقش المواد القانونية المهمة التي تلامس المجتمع بشكل أكبر.

ويتضح من خلال الاستبانة أن نسبة 9.2% يرون أن وسائل الاعلام لا تهتم بنشر الوعي القانوني، ونسبة 16.3% يرون أن وسائل الاعلام تهتم بدرجة ضعيفة في نشر الوعي القانوني، ونسبة 45% يرون أن وسائل الاعلام تهتم بدرجة متوسطة في نشر الوعي القانوني، ونسبة 29.5% يرون أن وسائل الاعلام تهتم بدرجة عالية في نشر الوعي القانوني.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتجاوز الصعوبات التي تواجه نشر الوعي القانوني

نظرا لأهمية الوعي القانوني، فيجب اقتراح حلول مناسبة للتصدي للمعوقات التي تواجه نشر الوعي القانوني في المجتمع، من أجل خلق وتنشئة مجتمع مثقف وواعٍ بالقانون الذي يحكمه، فالحلول تتأتى من توحيد الجهود المبذولة من قِبل مؤسسات المجتمع بالتزامن مع رغبة الفرد و سعيه لاكتساب الثقافة القانونية.

لهذا سنتعرض في الفرع الأول من هذا المطلب للحلول التي تتصدى للمعوقات الذاتية التي تواجه نشر الوعي القانوني، و في الفرع الثاني الحلول التي تتصدى للمعوقات الاجتماعية

الفرع الأول: الحلول التي تتصدى للمعوقات الذاتية

بناء على الصعوبات الذاتية التي تعرضنا لها بداية البحث يمكن لنا اقتراح بعض الحلول للتغلب على تلك الصعوبات منها:

- على الفرد السعي لاكتساب الثقافة القانونية بكافة الوسائل سواء بقراءة القوانين والكتب المتعلقة بها، وحضور الندوات التوعوية.

-استغلال الفرد وسائل التكنولوجيا الحديثة لزيادة وعيه القانوني، عن طريق الكتب الالكترونية أو التطبيقات التي تقرأ الكتب وما على الشخص إلا الانصات لما هو يقرأه التطبيق.

-حرص الفرد على معرفة الحقوق والواجبات المتعلقة بكافة جوانب حياته[23].

الفرع الثاني: الحلول التي تتصدى للمعوقات الاجتماعية

لا بد من حث الأفراد على اكتساب الثقافة القانونية، عن طريق إنشاء مؤسسات يناط إليها مسؤولية نشر الوعي القانوني، وغرس قيم العدالة والمساواة بين أفراده.

ونقترح بعض الحلول التي يمكن أن تقوم بها بعض المؤسسات داخل المجتمع لتساعد في نشر الوعي القانوني والتغلب على المعوقات الاجتماعية التي تحول دون نشره داخل المجتمع

1- مؤسسات التعليم:

إن ادراك الطلاب لحقوقهم وواجباتهم الأساسية يحقق الاستقرار والأمن ويخلق مجتمع واعي ومثقف ومنتشر لديه الوعي القانوني، لذلك نقترح بعض الحلول للقيام بها من جانب مؤسسات التعليم أهمها

- وضع منهج أو مادة دراسية تهتم بالثقافة القانونية، سواء تعلق الأمر بالمدارس مع اعتبارها شرط للنجاح، أو في الجامعات مع اعتبارها مادة اجبارية على جميع الطلاب، فالاهتمام مثلاً في مجال حقوق الانسان يجعل عدم الاعتداء على حقوق الأخرين مطلباً مهماً للجميع، والاهتمام بمجالات الاتفاقيات الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري أو اتفاقيات القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة والحق في ابداء الرأي والتعبير يحقق الاستقرار داخل مختلف فئات المجتمع.

- تزويد مراكز ومصادر التعلم بكتب القانون والثقافة القانونية، من خلال تخصيص بند في ميزانية الكليات والجامعات لشراء الكتب القانونية من معارض الكتب

- تشجيع الطلاب على حضور الندوات واللقاءات التي تتعلق بالقانون، وفتح المجال أمام الطلاب للقيام بزيارات ميدانية للمؤسسات القانونية.

- قيام المؤسسات التعليمية بإقامة مسابقات ثقافية حول الموضوعات القانونية، لبث روح المعرفة والمنافسة لدى جميع فئات المجتمع.

- تعاون المؤسسات التعليمية مع المؤسسات القانونية لتنمية الثقافة القانونية لدى الطلاب[24].

2- المؤسسات الثقافية:

- قيام المؤسسات الثقافية بتنظيم حملات توعوية تنشر الثقافة القانونية في المجتمع، عن طريق عمل منشورات بسيطة توعي الأفراد بالقانون، وصناعة وإنتاج أعمال فنية تنشر الوعي القانوني.

3- المؤسسات الدينية:

- إقامة محاضرات في المساجد توعي الأفراد بأهمية الوعي بالقانون.
- توضيح رجال الدين للأفراد أن القانون ملزم كإلزامية القواعد الدينية.
- استغلال الخطب بتوعية الأفراد بأهمية القانون داخل المجتمع لكي يسود العدل والطمأنينة[25].

4- المؤسسات الإعلامية:

- تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة في نشر الوعي القانوني، وكذلك استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في ذلك.
- نشر الآراء القانونية لمختلف القضايا والأحكام القضائية الصادرة من المحاكم، لنشر الوعي بالمشاكل القانونية والحلول المطبقة عليها.
- إجراء مقابلات ولقاءات صحفية مع القانونيين والمحامين بشكل مستمر، وتخصيص برامج تلفزيونية تساهم في نشر الثقافة القانونية.
- تخصيص ركن في الصحف اليومية تناقش المواد القانونية المهمة التي تلامس المجتمع بشكل أكبر[26].

الخاتمة:

تعتبر الثقافة القانونية مطلباً مهماً داخل جميع المجتمعات حيث تساعد في التعريف بالحقوق والواجبات التي يجب احترامها، وهذا ما نسعى إلى تحقيقه من خلال هذا البحث، وفي الختام بعد دراستنا لموضوع نشر الوعي القانوني في المجتمع العماني، خلصنا بمجموعة من النتائج والتوصيات نذكرها على النحو الآتي:

أولا: النتائج

1.أن الوعي القانوني منتشر بين أفراد المجتمع العماني بدرجة متوسطة، ويحتاج إلى المزيد من العمل للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة في نشر الوعي القانوني.

2.الصعوبات التي تواجه نشر الوعي القانوني في المجتمع العماني تعود لأسباب ذاتية تتعلق بالفرد نفسه، وأسباب اجتماعية متمثلة في قصور يشوب المجتمع و مؤسساته.

3. السلطنة لم تبذل الجهود الكافية في سبيل نشر الوعي القانوني بين أفراد المجتمع، والدليل على ذلك وجود شريحة كبيرة من المجتمع لا تعي واجباتها والتزاماتها القانونية.

4.تتعدد وسائل وطرق نشر الوعي القانوني، فهناك وسائل اعلامية ووسائل ثقافية ووسائل تعليمية وغيرها.

ثانيا: التوصيات

1. تفعيل دور وسائل الاعلام السمعية والمرئية والمقروءة في نشر الوعي القانوني داخل المجتمع العماني

2. القيام بدورات مجانية بنشر الوعي القانوني من قبل الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى

3. العمل على وضع خطة للتعاون بين مؤسسات المعلومات في السلطنة وكليات الحقوق في إعداد برامج توعوية قانونية.

4. إضافة مادة دراسية تهتم بنشر الثقافة القانونية داخل المجتمع سواء في المدارس أو في الجامعات.

5. دعوة مؤسسات المعلومات العمانية إلى استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي القانوني لسهولة وصولها للجميع ومجانيتها.

6. ندعو المؤسسات القانونية في الدولة إلى تصميم تطبيق يوجد به جميع القوانين ليسهل الرجوع اليها، واعداد أدلة ارشادية قانونية توضح للمواطنين كيفية التعامل القانوني مع القضايا المختلفة.

7. يا حبذا لو تم تشكيل هيئات يناط بها مسؤولية نشر الوعي القانوني بين أفراد المجتمع العماني، كما هو في جمهورية مصر العربية مثل الجمعية المصرية لنشر الوعي القانوني وتنميته.

8. تعيين خريجي كلية الحقوق لنشر الوعي القانوني بين العاملين بوزارة التربية والتعليم والمدارس في مراحلها التعليمية المختلفة.

9. تفعيل منتدى القانون العماني الذي يهتم بنشر القوانين والتشريعات واللوائح التنفيذية بعدة لغات مختلفة.

الشكر والتقدير: تم إجراء هذا البحث بتمويل من وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار في سلطنة عمان، في إطار برنامج التمويل الجماعي، بموجب اتفاقية رقم ((BFP/URG/CBS/21/037

الهوامش:

1- أ رزان صلاح، تعريف الوعي، تاريخ الولوج، 1/10/ 2022مرجع الكتروني منشور على الرابط التالي *https://mawdoo3.com .*

2- د. رجب بن علي بن عبيد العويسي. الوعي القانوني للمعلمين. الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي 2011، ص187.

3 - أ. سلمى فضل الصعيدي، تربية القانونية للمعلمين. القاهرة. دار الفرحة للنشر و التوزيع، 2004، ص 59.

4 - *Dave Cowan, Legal Consciousness: Some Observations, Modern Law Revie , Vol. 67, NO. 6,2004, PP928-958.*

5 - أ. صالحة عبد الله عيسان، أ علي مهدي كاظم، مريم سالم المنذري، الوعي القانوني و الاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان، المجلة الدولية لأنظمة إدارة التعلم. جامعة السلطان قابوس عمان. العدد2 . 2000 ص 190.

6 -ا- فاطمة بنت علي بن حمد النحوي. مدى توافر الوعي السياحي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية في سلطنة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة)كلية التربية جامعة السلطان قابوس،2003، ص: 59.

7 - أ- صالحة عبسان، أ علي مهدي كاظم، مريم سالم المنذري، الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان. مرجع سابق ص 190، .191

8 - د. وائل سيف الهنائي، الثقافة القانونية وتنميتها في تدعيم المواقف التعليمية التربوية، مكتبة الدراسات العربية، 2022، ص26 وما بعدها.

9 - غنيمي مهني، تربية الثقافة القانونية. مطابع جامعة المنصورة، المنصورة، 2006 ص: 48

10 - عبد الحميد. ثروت، المدخل لتطوير العلوم القانونية: نظرية القانون. القاهرة: دار الفكر والقانون، 2010 ص: 96

11 - قاسم. مُحَمَّد حسن، المدخل لدراسة القانون القاعدة القانونية: نظرية الحق. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية/ 2006، ص191

12 - مُحَمَّد. باقر جاسم: الوعي الاجتماعي بالقانون في العراق. مشور في جريدة الصباح الالكترونية، تاريخ الولوج 2022/2/15، متاح على *http://www.alsabaahiq/ArticleShow.aspx?ID=60167*

13 - رحيم، كمال صلاح، المدخل الى القانون نظريتا القانون و الحق (ط1). نزوى: أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، 2008، ص:59.

14 - جوزاء بنت مُحَمَّد القحطانية، دور مؤسسات المعلومات في نشر الوعي القانوني دراسة استطلاعيه، تاريخ الولوج 2022/2/26، منشور على الرابط التالي *http://search.shamaa.org* . ص 145

-15 - صالحة عبسان، أ علي محمدي كاظم، مريم سالم المنذري، الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان. مرجع سابق، ص: 2001.

16 - ايمان مُحَمَّد عبد الوارث. المسؤولية المدنية المهنية للمعلم وآليات تنمية الوعي بها في العصر الرقمي. المجلة التربوية. كلية التربية. جامعة سوهاج. العدد 68، 2019ص3.

17 -د. محمود جمال الدين زكي، دروس في مقدمة الدراسات القانونية. الطبعة الثانية. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية1969، ،159.

18 - حيث تم نشر الاستبانة على ما يقارب 400 شخص، وتم الرد على الاستبانة من 250 منهم، من مختلف فئات المجتمع العماني، وكانت تتكون من 20 فقرة.

19 -د. محمود عودة، أسس علم الاجتماع. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، 1982، ص:198.

20 - د. مصطفى، الفضالي، الوعي القانوني. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية. العدد 12، 2016 ص: 23

21 - د. خالد مُحَمَّد القاضي، الثورة ودولة القانون. المجلس القومي للشباب. القاهرة، 2012، ص:89.

22 -ا- لبنى مخلد العضالية، الثقافة القانونية. دراسة في قانون العقوبات الأردني، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب. مجلد 29. 2013، العدد 57، ص: 25.

23 - د. محمود عودة، مرجع سابق، ص: 123.

24 - د. مصطفى الفضالي، مرجع سابق، ص: 25.

25 - د. خالد القاضي، مرجع سابق، ص: 93.

26 - أ لبنى العضايلة، مرجع سابق، ص: 29.